الأنباء
الاحد 13 أبريل 2014

ائتلاف المعارضة أصدر بيانه

أطلق ائتلاف المعارضة، أمس، ما وصفه بـ «مشروع الإصلاح السياسي الوطني»، بعنوان «نحو إقامة نظام ديموقراطي برلماني كامل»، وذلك في ديوان النائب السابق مسلم البراك بمشاركة قوى ائتلاف المعارضة.

وقال المنسق العام لائتلاف المعارضة مسلم البراك: إن مشروع المعارضة يتضمن مثلث الإصلاح والتعديلات الدستورية، ولقد قدم في فترة حرجة من تاريخ الكويت، مشيرا إلى أنه من يقتنع به فأهلا وسهلا، ومن لا يقتنع فنحن لن نقوم بتجاهل آراء الآخرين.

وبين البراك أن كل الأطراف متفقة أو مختلفة لن نسفهها، مشيرا إلى أننا نعلم تماما أن الخوف من تطبيق المشروع فطرة إنسانية، قائلا «من لا يقدر على الحذف يجمع حصى».

وأعلن البراك عن تجديد الحراك السياسي الشبابي في الشارع، من إقامة الندوات الجماهيرية الحاشدة، والنزول إلى الشارع عبر مسيرات كبرى، ومسيرات داخل المناطق واعتصامات، وأضاف «ستكون هناك مسيرة كبرى قريبا جدا»، من أجل أن توافق السلطة على مضامين المشروع الإصلاحي لائتلاف المعارضة.

وأكد البراك أن المطلوب هو إشهار الأحزاب، وتشكيل حكومة منتخبة، وتعديل 36 مادة في الدستور.

واستعرض البراك خلال المؤتمر الصحافي أبرز المحطات السياسية البارزة التي شهدتها البلاد، وقال «إن الكويت تمر حاليا بمرحلة غير مسبوقة من تاريخها، وهي أسوأ مرحلة على الإطلاق، فالفساد نخر مؤسسات الدولة، وأموال الدولة استبيحت، ومواد دستورية انتهكت، والقوانين باتت لعبة في يد الحكومة، والحريات مصادرة، والفتنة تتم رعايتها من قبل بعض المتنفذين الذين يستهدفون تفتيت المجتمع».

وعرض البراك، أيضا، كيف أن السلطة تدخلت في انتخابات عام 1967 بشكل فج وفاضح وزورت إرادة الأمة، وكشفت عن حقيقة نواياها والرامية إلى انتهاك الدستور وإلغاء حق الأمة في إدارة شؤون الدولة، وطمس مبدأ سيادة الأمة والانفراد بإدارة الدولة والسيطرة على مقدراتها ومؤسساتها.

ولقد انقضت السلطة على النظام الدستوري في 1976، فكان لغياب المجلس أثره في وقوع أزمة سوق المناخ التي كادت تهوي باقتصاد الدولة بسبب سوء الرقابة وسوء الإدارة.

وهاجم البراك السلطة بعنف مستعرضا مراحل وقضايا وأزمات أبرزها قضية الإيداعات المليونية والتحويلات المالية واحتكار المناقصات، وحذر من بروز الطبقية.

واقتبس البراك عن مشروع بيان الائتلاف بما مفاده:

ان القواعد السياسية التي تقوم عليها الديموقراطية قد تعرضت لهجمة، وأصبح مصير التجربة الديموقراطية في خطر، وتحول بعض نواب السلطة التشريعية من وسيلة بيد الشعب الى وسيلة بيد الحكومة، وأصبح الوضع في المجلس أقرب للمسرحيات منه الى المواقف الجادة والتي تضع مصلحة الشعب نصب عينيها.

ولقد حاول بعض الأعضاء داخل البرلمان تفعيل أدواتهم الدستورية وإلزام الحكومة منذ 2006 على احترام الدستور، ولكن باءت أغلب المحاولات بالفشل، حتى وصل الأمر الى قيام الحكومة بدعم بعض المرشحين وما عرف لاحقا بقضية الإيداعات. كما أفسدت العملية السياسية من خلال العبث بالمال العام من خلال فضيحة التحويلات المليونية.

لقد حرص أعضاء غالبية مجلس 2012 منذ اليوم الأول رغم اختلاف الرؤى السياسية في صفوفهم، إلا انهم حاولوا من خلال طرح الأولويات المزج بين الدور الرقابي والتشريعي والتوافق على المطالب الشعبية في محاسبة كل من تسبب بإفساد العملية السياسية وشق النسيج الاجتماعي والاستخدام المشين لبعض أدوات الإعلام في تحقيق هذه الأغراض، وذلك من خلال لجان التحقيق التي شكلها مجلس فبراير 2012. ومنذ ذلك الوقت والحكومة منشغلة بإيجاد وسائل للتخلص من العناصر التي تمثل تيارا قويا في الشارع السياسي، وباتت تخشى امتداد نفوذه وتنامي أكثر بين الجماهير الشعبية.

الفساد الإداري

لقد تم تعزيز الفساد السياسي والإداري والمالي بصورة غير مسبوقة بتاريخ الكويت، حيث تنحدر الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والسكنية والشبابية والرياضية الى مستويات متدنية، وأصبحنا ننافس بعض دول أفريقيا الوسطى ودول جنوب شرق آسيا في انحدار مستوى الخدمات.

فأزمة السكن تفاقمت بشكل مخيف بسبب سياسة احتكار الأراضي من قبل أصحاب النفوذ، حتى أصبحت طلبات الإسكان المتراكمة تقدر بمائة ألف طلب أو أكثر، وكان من آثارها تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الكويتية.

كما لاتزال في الدولة جامعة حكومية واحدة تفتقد الحرم الجامعي المتكامل وتواجه تراكما طلابيا كبيرا، وأصبحت نسبة الأساتذة للطلبة عالية جدا، بالإضافة لانهيار التعليم الأساسي.

وتضخمت أعداد البطالة في الدولة.

ومن مظاهر الفساد تفشي ظاهرة الرشى على جميع الأصعدة والمستويات السياسية والإدارية، وتحولت الظاهرة الى خلايا سرطانية خطرة تتكاثر وتنخر في جسد الدولة والتي تكون سببا لدمار الدول وانهيارها. ويلحق بفساد الإدارة الحكومية تفشي الواسطة للحصول على خدمات أساسية في القطاعات الصحية والتعليمية والوظيفية، والتي تعتبر من صميم حقوق المواطنة ومسؤولية الدولة تجاه الأفراد، فعلاقة المواطن بالقطاع الخدمي يجب ان تكون مباشرة ودون وساطة مصطنعة.

فأصبحنا أمام حكومة ليست فقط غير قادرة على توظيف الخريجين الكويتيين في مختلف الاختصاصات، بل أمام حكومة عاجزة عن حماية الكويتيين الأكفاء الذين تعرضوا لعملية انهاء خدماتهم قسرا بحجج واهية حتى تم تكوين ما يعرف اليوم بقضية المسرحين والذين يقدر عددهم بمئات المسرحين.

ومن القضايا المهمة والخطيرة على المستوى السياسي والاجتماعي والأمني، قضية «البدون» التي لاتزال عالقة وتشكل خطرا نفسيا على الأفراد المنتمين لهذه الفئة من خلال التضييق عليهم في عيشهم وفي حقوقهم الإنسانية الطبيعية.

لقد أظهرت السنوات المتعاقبة مدى التخريب الذي لحق بقطاع النفط وعمليات النهب المستمرة له والفساد والإفساد اللذين استشريا فيه، وكل هذه الصفقات تم التحدث عنها ولكن دون جدوى، هذا ما نعلم عنه، ولكن هناك مئات المشاريع والعقود خلال الثلاثين سنة الماضية والتي تقدر بعشرات المليارات لم تخضع للرقابة والفحص وهي بعيدة عن أعين الرقابة الشعبية ممثلة بمجلس الأمة أو ديوان المحاسبة، فهذا القطاع المهم والحساس أصبح في وضع خطر.

كما يعاني اقتصادنا عدم التوازن بين الهياكل والانتاج مما يجعله عرضة للخلل والاضطراب، وطريقة التوزيع فيه تتنافى مع مفاهيم العدالة الاجتماعية، حيث نشاهد بعد سنوات طويلة من انتاج النفط التفاوت الكبير في الدخول الفردية.

وتمر الحياة السياسية في الكويت حاليا بظروف صعبة وعصيبة وحساسة، فالأوضاع المحلية الحالية تكتسب أهمية وخطورة استثنائية نظرا للاضطراب الشديد في الأوضاع الإقليمية، فالظروف الخطيرة في المنطقة جعلت أنظمة الحكم فيها تثير أكثر من أي وقت مضى النعرة الفئوية والطائفية والقبلية، وتتطلب المسؤولية الوطنية من الجميع التصدي لجميع الانتهاكات الدستورية التي تخيم على وطنهم وانعكاسات ذلك على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

كنا نتطلع كشعب كويتي من خلال الاجتماعات الدائمة لمجلس التعاون الخليجي للوصول إلى ما يؤدي إلى نهضة الشعوب الخليجية وتماسكها والوصول الى العملة الخليجية الموحدة والحدود المفتوحة والسوق المشتركة ووسائل النقل المتقدمة وحق العمل للخليجي في أي دولة من دول الخليج والتكامل الاقتصادي، إلا أن الحكومة بدلا من حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وقعت على اتفاقية أمنية لتحول الخليج بأكمله إلى سجن كبير.

العدساني: هل هناك نية لدى الحكومة لتقليص مساحة السكن الخاص؟

رياض العدساني

قدم النائب رياض العدساني سؤالا لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك جاء فيه: بما ان رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول الاول عن رسم السياسة العامة للحكومة ويتولى الاشراف على تنسيق الاعمال بين الوزارات المختلفة، ولكن البلد تراجع في جميع القطاعات والخدمات، وتفاقمت قضايا الاسكان والتعليم والصحة مع تزايد حجم البطالة وعدم النهوض ولا استغلال للفوائض المالية في تعمير الكويت، الامر الذي يتطلب وضوح الرؤية المستقبلية.

بلغت الايرادات الاجمالية في السنة المالية 2013/2012 قيمة قدرها 32008542620 دينارا، بالاضافة إلى أنها، حسبما نشرته جريدة «القبس» بتاريخ 2013/7/1 ووفقا لما ذكرته الهيئة العامة للاستثمار، تدير اصولا قوامها 400 مليار دولار.

1 ـ المادة 20 من الدستور تنص على ان الاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك في حدود القانون، ما المعوقات حسب الجداول الموضحة بعدم تفعيل المادة 20 وما خطة الحكومة المستقبلية في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وواهمها توفير فرص عمل للمواطنين وحل القضية الاسكانية والصحية وتحسين التعليم وذلك حسب المادة المذكورة؟

والجدول يبين القيمة المستهدفة في المؤشرات الدولية في برنامج عمل الحكومة 2017/2013 لم تتطرق إلى الأسس التي بناء عليها تم اختيار المؤشرات الدولية في البرنامج:

وان برنامج عمل الحكومة وسياستها، ان اداء التنمية في تراجع حتى على مستوى الخليج كما هو مبين، وان الوضع عند اطلاق خطة التنمية المتوسطة الاولى 2010 ـ 2014 في عام 2010/2009 افضل مما هو عليه اليوم ما يشير الى فشل الخطة.

ملاحظة: هذه المؤشرات الدولية حددتها شركة مونيترز التي استعانت بها الحكومة عند اطلاق رؤيتها وخطتها المتوسطة الاولى.

2 ـ بما ان قضية السكن تعتبر سياسة عامة ومرتبطة بيها وزارات الدولة والتي فاقت عدد الطلبات الاسكانية القائمة 110 آلاف طلب، هل صحيح ان هناك توجها حكوميا لتقديم تعديلات على قانون 47 لسنة 2003 وذلك لتقليص مساحة السكن الخاص الخاضعة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية الى اقل من 400 متر مربع وبعضها يصل الى 270 مترا مربعا؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب فما السبب في تقليص المساحات السكنية وما رؤية الحكومة المستقبلية لحل هذه القضية خاصة ان عدد الطلبات الاسكانية القائمة في نوفمبر 2013 عددها 106 آلاف والرقم تزايد نحو 4 آلاف طلب قائم في المؤسسة العامة للرعاية السكنية؟

3 ـ تنص المادة 11 من الدستور: تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، ما الاسباب التي عطلت تنفيذ المشاريع المتعلقة بالخدمات الصحية ومنها مستشفى جابر وما المشاريع المستقبلية لبناء المستشفيات، خاصة انه لا يتم تنفيذ هذه المشاريع الا من خلال ربط مجلس الوزراء بوزارات الدولة ومنها البلدية والمواصلات والصحة والاشغال والكهرباء؟ ان مجلس الوزراء هو المسؤول الاول عن رسم السياسة العامة للحكومة ويتولى الاشراف على تنسيق الاعمال بين الوزارات المختلفة.

4 ـ ما مدى صحة ان هناك توجها حكوميا لتقديم تعديلات على قانون 47 لسنة 2003 وذلك لتقليص مساحة السكن الخاص الخاضعة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية الى اقل من 400 متر مربع وبعضها يصل الى 270 مترا مربعا؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب فما السبب في تقليص الوزراء في تخفيض الدعم وذلك عن طريق تشكيل لجنة وزارية تدرس ذلك؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بالدراسة كاملة واساسها والهدف من التخفيض وما المواد والخدمات التي سيتم تخفيضها او الغاء الدعم عنها؟

مؤشرات التنافسية الأساسية	ترتيب الكويت 2010/9 200 دوليا	ترتيب الكويت 2010/9 200 خليجيا	ترتيب الكويت 2013/2010 دوليا	ترتيب الكويت 2013/2010 خليجيا	التغير في ترتيب الكويت دوليا
المؤسسات	48	6	49	6	1ـ
البنية التحتية	49	6	53	6	4ـ
بيئة الاقتصاد الكلي	1	1	3	1	2ـ
الصحة والتعليم الأساسي	75	5	77	6	2ـ
التعليم العالي والتدريب	76	6	84	6	8ـ
كفاءة سوق البضائع	53	6	90	6	37ـ
كفاءة سوق العمل	24	2	105	6	81ـ
تطور سوق المال	51	5	70	6	19ـ
الاستعداد التقني	50	4	69	6	19ـ
حجم السوق	59	3	66	5	7ـ
تقدم الأعمال التجارية	38	2	77	6	39ـ
الابتكار	71	5	118	6	47ـ

مؤشرات التنافسية الأساسية	ترتيب الكويت 2010/2009 دوليا	ترتيب الكويت 2010/2009 خليجيا	ترتيب الكويت 2013/2010 دوليا	ترتيب الكويت 2013/2010 خليجيا	التغير في ترتيب الكويت دوليا
المؤسسات	48	6	49	6	1ـ
البنية التحتية	49	6	53	6	4ـ
بيئة الاقتصاد الكلي	1	1	3	1	2ـ
الصحة والتعليم الأساسي	75	5	77	6	2ـ
التعليم العالي والتدريب	76	6	84	6	8ـ
كفاءة سوق البضائع	53	6	90	6	37ـ
كفاءة سوق العمل	24	2	105	6	81ـ
تطور سوق المال	51	5	70	6	19ـ
الاستعداد التقني	50	4	69	6	19ـ
حجم السوق	59	3	66	5	7ـ
تقدم الأعمال التجارية	38	2	77	6	39ـ
الابتكار	71	5	118	6	47ـ

م	المؤشر	المصدر	ترتيب الكويت دوليا	ترتيب الكويت خليجيا
1	الهدر في الإنفاق الحكومي	تقرير التنافسية الدولي 2014/2013 ـ المنتدى الاقتصادي الدولي	102 (من 148)	الأخير
2	فعالية سياسة منع الاحتكار	تقرير التنافسية الدولي 2014/2013 ـ المنتدى الاقتصادي الدولي	119 (من 148)	الأخير
3	الاستثمار الأجنبي المباشر	تقرير التنافسية الدولي 2014/2013 ـ المنتدى الاقتصادي الدولي	144 (من 148)	الأخير

م	المجال	المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1	التنافسية	GCI	1	4	5	5	5	6	5
2	اللوجستية	LPI	4			3		6	
3	التنمية البشرية	HDI	1		2	4	5	4	
4	الحكومة الالكترونية	EGOV		4		3		5	
5	الفساد	CPI	5	5	6	6	5	6	
6	اقتصاد المعرفة	KEI	2	4	4	4		6	
7	بيئة الاعمال	EODB	2	5	6	6		6	6
8	سهولة التجارة	ETI		6	6	6		6	
9	استخدام التكنولوجيا	NRI	4	5	6	6		6	
10	السفر والسياحة	TTGI	4	6	6	6	6	6	6
11	الفجوة بين الجنسين	GGGI	1	1	1	2		2	

ما أسباب انخفاض أرباح بنك الائتمان؟

وجه النائب رياض العدساني سؤالا برلمانيا الى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر ابل جاء فيه: نمى الى علمي ان لدى الحكومة صعوبة في تنفيذ وتوزيع 12 ألف وحدة سكنية خلال العام الحالي، وسيفوق هذا رأسمال بنك الائتمان ما يسبب عجزا في ميزانية البنك، يرجى تزويدي بالتكلفة الإجمالية التفصيلية بشأن 12 ألف وحدة سكنية.

وما التصورات والحلول والبدائل ومتى سيتم تقديمها بشأن عجز بنك الائتمان في حال توفير 10 آلاف قرض إسكاني للمواطنين خلال السنوات المقبلة؟ وما الأسباب التي أدت الى استمرار انخفاض صافي الأرباح في البنك حيث بلغت: 68,495,821 دينارا للسنة المالية 2010/2009، و64,223,172 دينارا للسنة المالية 2011/2010، و61,553,264 دينارا للسنة المالية 2012/2011. وما الخطة المستقبلية لمعالجة استمرارية الانخفاض في صافي الأرباح لدى البنك؟

استفسر عن الدعم الحكومي على السلع الاستهلاكية

الرويعي: ما عدد الطلبة المبتعثين على حسابهم الخاص من 2000 إلى 2004؟

قدم النائب د.عودة الرويعي سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي جاء فيه: يرجى تزويدي بالآتي: عدد الطلبة المبتعثين على حسابهم الخاص في الفترة من 2000 الى 2004 في كل من الدول التالية: 1ـ الفلبين، 2ـ الهند، 3ـ سلوفاكيا، 4ـ اليونان؟ مع كشف يوضح سنوات الابتعاث ومدة الابتعاث وتخصصاتهم؟ هل حصل الطلبة في هذه الدول على اجازة دراسية من جهة عملهم وكذلك ديوان الخدمة؟ ان كانت الاجابة بنعم، يرجى تزويدنا بنسخة من ذلك.

هل تم اعتماد شهادات الطلبة الذين درسوا على حسابهم الخاص؟ اذا كانت الاجابة نعم، يرجى تزويدنا بذلك؟

اذا لم يتم اعتماد بعض شهادات الطلبة؟ يرجى تزويدنا بعدد هذه الحالات وسبب رفض اعتماد شهاداتهم؟

كما قدم الرويعي سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: يرجى تزويدنا بالتالي:

1ـ برجاء تزويدنا بجدول تفصيلي يتم فيه توضيح جميع انواع الدعم الحكومي المقدم على السلع والمنتجات والوقود كافة وغيرها من الدعوم الحكومية.

2ـ ما تكلفة هذا الدعم الحكومي كل على حدة؟

3ـ ما خطة الوزارة ـ الحكومة في هذا الشأن مستقبلا؟

الحمدان يهنئ «صندوق إعانة المرضى»

أرسل النائب حمود الحمدان برقية تهنئة الى رئيس وأعضاء جمعية صندوق إعانة المرضى بمناسبة الحكم القضائي باستعادة كامل أموال التبرعات التي تم اختلاسها سابقا حيث نص الكتاب: الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا ورسولنا محمد وعلى آله وصحابته الكرام، اما بعد.. يسعدنا ان نتقدم اليكم بأجمل وأرق التهاني والأمنيات لكم وللقائمين على خدمة وإعانة المرضى والمحتاجين والى جميع أعضاء مجلس الإدارة، حيث تلقينا ببالغ البهجة والسرور حكم محكمة الاستئناف والذي شرح صدورنا بعودة كامل أموال التبرعات التي تم اختلاسها سابقا لتستمر جمعية صندوق إعانة المرضى في عملها الخيري المشهود له بالنزاهة والمصداقية العالية على جميع الأصعدة داخليا وخارجيا وتظل شامة في جبين العمل الخيري الكويتي، فالحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وتكتمل بشكره النعم، عاد الحق الى نصابه والى أهله من المرضى والمحتاجين.

وفقكم الله لما فيه خير العباد والبلاد، وأعانكم على تحمل هذه الأمانة، فأنتم أهل لها بإذن الله تعالى وسدد على طريق الحق خطاكم.

حمود الحمدان

الطريجي: استمرار الخدمة الصحية لسكان منطقة مشرف يومي الجمعة والسبت

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا للكثافة السكانية لمنطقة مشرف ولحاجتهم للرعاية الصحية المستمرة في نهاية الأسبوع ولرغبة الأهالي الملحة من قاطني منطقة مشرف ومن أجل تقديم خدمة صحية أفضل. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «استمرار الخدمة الصحية لسكان منطقة مشرف باستمرار العمل في مستوصف المنطقة يومي الجمعة والسبت لاستقبال المراجعين من أجل تقديم خدمة صحية أفضل لهم».

الظفيري أشاد بترقية الجراح إلى لواء: مستحقة لرجل مخلص لعمله ووطنه

أشاد النائب د.منصور الظفيري عضو مجلس الأمة بترقية مدير عام الإدارة العامة للجنسية والجوازات مازن الجراح الى رتبته الجديدة (لواء) في وزارة الداخلية، مشيرا الى انها ترقية مستحقة لرجل عرف عنه مهنيته وكفاءته في وزارة الداخلية.

وقال الظفيري ان تاريخ وسيرة الجراح المهنية في عمله العسكري تظهر بوضوح اخلاصه لوطنه في جميع المناصب التي تقلدها، مشيدا بعمله في مباحث محافظة الجهراء والذي استطاع خلاله حل الكثير من القضايا وساهم في استتباب الأمن وسلامة المواطنين.

وتمنى الظفيري للواء الجراح كل التوفيق والنجاح في مجال عمله، داعيا الى دعمه ومساندته للقيام بواجباته المناطة به.

د.منصور الظفيري